دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف الاسلامية الجزائرية
دراسة مقارنة لمصرف السلام مع مصرف الثقة والبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2017)

The role of financial analysis in evaluating the performance of Algerian Islamic banks - A comparative study of Al Salam Bank with the Trust Bank and the Algerian Foreign Bank for the period: (2013-2017) -

بن عامر زبير*

جامعة فرحات عباس سطيف 01– الجزائر

benameurzoubir@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/01 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/19 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

من خلال هذا المقال نحاول إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الجزائرية، حيث تم التطبيق على إحدى تلك المصارف، والمتمثل في مصرف السلام الجزائر ومن خلال القيام بدراسة مقارنة مع كلا من مصرف الثقة كعينة عن المصارف الخاصة، والبنك الخارجي الجزائري كعينة عن المصارف العمومية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017.

من خلال الدراسة التحليلية توصلنا إلى أن مصرف السلام يحتل أفضل مرتبة بالنسبة لكل من مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية، فيما سجل مصرف الثقة أفصل ملاءة مالية وأكثر توظيفا لأمواله، وتوصي الدراسة مصرف السلام بضرورة توظيف فوائضه من السيولة قصد تحقيق ربحية أعلى في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي؛ مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، الملاءة المالية، مؤشرات التوظيف.

تصنيف JEL: G21، G24، G29.

Abstract:

Through this article, we try to highlight the role of financial analysis in evaluating the financial performance of Algerian Islamic banks, as it was applied to one of these banks, represented by the Al-Salam Bank Algeria, and through a comparative study with both the Trust Bank as a sample for private banks, and the Algerian Foreign Bank as a sample for Public banks, during the period from 2013 to 2017.

Through the analytical study, we came to the conclusion that Al-Salam Bank ranks the best in terms of both liquidity and profitability indicators, while Trust Bank recorded the best financial solvency and the most use of its money. The study recommends that Al-Salam Bank should use its surplus liquidity in order to achieve higher profitability in the future.

Key words: financial analysis; liquidity indicators; profitability indicators; solvency; employment indicators.

Jel Classification Codes: G21, G24, G29.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعمل المصارف على توفير التمويل اللازم للمشاريع والمؤسسات وبالتالي فهي محرك النشاط الاقتصادي وباعثه نحو التقدم والنمو، ويتحقق هذا بتحقق سلامة هذه الأخيرة التي تعمل في بيئة تحفها المخاطر، وهذا يدخل أساسا في طبيعة عملها وكون العائد المحقق من طرفها يقاس بمدى مخاطرتها، ولهذا كان من الضروري التقييم الدوري لعمل المصارف والتأكد من صحتها المالية من خلال استخدام عدة أساليب وآليات.

يعد التحليل المالي من بين أهم الآليات المستخدمة في تقييم أداء المصارف، كونه يسمح بتقييم عملها وتثمين النقاط الايجابية للاستمرار فيها وتطويرها وتصحيح النقاط السلبية وتقويمها، وكل ذلكباستخدام النسب المالية التي تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي، وذلك بحساب العلاقة بين بند أو أكثر من بنود القوائم المالية بمختلف أنواعها وبند آخر أو مجموعة بنود، ومن خلال نتائج هذه العلاقة يمكننا تحليل الوضع المالي للمصرف سواء تعلق الأمر بالربحية أو بالسيولة أو بملاءة رأس المال أو لأي غرض آخر تسمح به هذه النسب.

تحتاج المصارف الاسلامية كغيرها من المصارف الناشطة على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية لعملية التقييم المستمر، وهذا في ظل الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي وفتح مجال الاستثمار في القطاع المصرفي خاصة بعد صدور القانون: 90-10 المؤرخ في: 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ولهذا جاءت هاته الدراسة كمحاولة لتقييم أداء مصرف السلام كعينة من المصارف الاسلامية الجزائرية، ومقارنته بأداء مصرفي الثقة والبنك الجزائري الخارجي مستخدمين أسلوب التحليل المالي.

- ✓ **إشكالية البحث:** من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

  ما تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائر مقارنة بأداء مصرفي الثقة وبنك الجزائر الخارجي؟
- ✓ **فرضيات البحث:** يقدم مصرف السلام الجزائر أداء ماليا أفضل من مصرفي الثقة والبنك الجزائري الخارجي.
- ✓ **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:
  - تقييم نسب السيولة في مصرف السلام؛
  - تقييم ربحية مصرف السلام؛
  - تقييم مدى كفاية وملاءة رأس مال مصرف السلام؛
  - البحث في توظيفات مصرف السلام لأمواله.
- ✓ **حدود البحث:** يمكن تقسيم حدود البحث إلى حدود مكانية وحدود زمانية وكون الجزائر تحتوي على مصرفين إسلاميين فقط هما مصرف البركة ومصرف السلام، فالحدود المكانية لدراستنا هاته شملت مصرف السلام ولعمل مقارنة مع باقي المصارف التقليدية الأخرى شملت الدراسة كلا من بنك الجزائر الخارجي ومصرف الثقة، وتمثلت الحدود الزمانية في الفترة التي سيتم تحليل النسب المالية للمصارف المختارة خلال: 2013-2017 للوصول إلى حل لإشكالية البحث.
- ✓ **تقسيم البحث:** قصد معالجة الاشكالية موضوع البحث سيتم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين كالتالي:
  - المحور الأول: التحليل المالي في المصارف؛
  - المحور الثاني: تقييم أداء مصرف السلام ومقارنته بأداء مصرفي الثقة والبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

2. التحليل المالي في المصارف:

1.2. مفهوم التحليل المالي في المصارف:Financial Analysis:

هو عبارة عن عملية هدفها تقييم طُرق الاستثمار وتوظيف الأموال في المصارف، بالإضافة لدراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعة من الوسائل، مثل تحليل النسب المالية؛ بهدف إدراك الفرص والمشكلات الخاصة بالعمل المصرفي(Dictionary, 2019)، ويعرف أيضا على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وينطوي على استخدام المعلومات والبيانات لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة(الشيخ، 2008، الصفحات 2-3).

ويمكننا تعريف التحليل المالي في المصارف على أنه عملية معالجة للبيانات المستخرجة من القوائم المالية للمصرف وتتم هذه المعالجة عن طريق نسب ونماذج رياضية بهدف الوصول إلى معلومات تساعدنا على التوظيف الأمثل للأموال واتخاذ القرارات الرشيدة لإدارة المصرف.

2.2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي

:نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي في المصارف، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن عرضها كالتالي(إبراهيم، 2001، صفحة 94):

- ✓ **إدارة المصرف:** تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:
  - معرفة مدى نجاح المصرف في تسيير السيولة؛
  - معرفة مدى نجاح المصرف في تحقيق الربحية؛
  - تمكين إدارة المصرف من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
  - معرفة الوضعية المالية للمصرف بالمقارنة مع المصارف المنافسة.
- ✓ **المودعون:** يستفاد من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمصرف وهيكل تمويله ودرجة السيولة لديه ومدى قدرته على السداد في المدى الطويل والقصير، ودرجة ربحيته.
- ✓ **المساهمين:** يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمصرف، ونصيب حملة الأسهم في المصرف من الأرباح، وسياسته في توزيعها، ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المصرف.
- ✓ **بيوت الخبرة المالية:** تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المصارف ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

3.2. مصادر معلومات التحليل المالي:

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصدرين رئيسيين هما(الحيالي، 2009، الصفحات 27-28):

- ✓ **مصادر داخلية:** تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المصرف نفسه، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفهية، ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، القوائم المالية والسجلات المحاسبية.
- ✓ **مصادر خارجية:** يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف

اليومية والمجلات المتخصصة، المكاتب الاستشارية. كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المصرف في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس في حالة الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثار سلبية أو إيجابية على أداء المصرف بشكل عام.

4.2. مقومات التحليل المالي: يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في(الشيخ، 2008، صفحة 3):

- ✓ تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح؛
- ✓ تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها؛
- ✓ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛
- ✓ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل؛
- ✓ أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمصرف؛
- ✓ يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادرا على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

5.2. أدوات التحليل المالي: يستند تطبيق التحليل الماليّ على استخدام المحلل مجموعة من أدوات التحليل من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوبة بنجاح، ومن أهمّ هذه الأدوات(**خليل و خالد أمين، 1990، الصفحات 17-19**):

1.5.2. مقارنة الاتجاهات بالاستناد لرقم قياسي Index Number Trend Analysis: وتساعد هذه الأداة المصرف فيالتعرف على التغيرات التي تحدث خلال مدة أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.

2.5.2. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها Source & Application of Funds:يقوم هذا التحليل على أساس التعرف على المصادر التي حصل المصرف منها على الأموال والأوجه التي استخدمت فيها خلال فترة زمنية محددة وذلك للتعرف على أهمية كل من المصادر الداخلية والخارجية في تمويل عمليات المصرف ومدى ملائمة نوعية هذه المصادر مع الاستخدامات كما ونوعا.

3.5.2. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفةComparative Financial Statement Analysis: وتُظهر هذه الأداة التغيرات التي تحدث على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى خلال سنوات عديدة وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المعنية.

4.5.2. التحليل المالي بالنسب Ratio Analysis:يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعضها البعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المصرف المحدد.

6.2. النسب المالية المستخدمة في الدراسة:يعد استخدام النسب والمؤشرات المالية من أهم الوسائل المستخدمة في تحليل القوائم المالية في المصارف والتي من خلالها يمكن التوصل إلى تحليل الوضع القائم وتثمينه أو نقده وتصحيحه، وتتشكل النسب المالية من عدة مجموعات تشمل كل مجموعة منها عدة مؤشرات تخدم نفس الغرض التحليلي، ومن خلال دراستنا هذه سنقتصر على أهمها والتي تم استخدامها في الجانب التطبيقي للبحث ويمكن أن نجمعها فيما يلي:

1.6.2. المجموعة الأولى: نسب السيولة: Liquidity ratios:تقيس نسب السيولة مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من المسحوبات وكذلك مدى تقيده بالتنظيمات التي يسنها مصرف الجزائر المتعلقة بالنسب الدنيا للسيولة وأهم النسب في هذه المجموعة(**سويلم، 1998، صفحة 54**):

أ. المعدل (المعيار) النقدي Cash Ration: يبين هذا المعيار العلاقة بين الأصول النقدية لدى المصرف وقيمة التزاماته اتجاه المودعين وتقاس بالعلاقة التالية:

المعيار النقدي=(الأصول النقدية/إجمالي الودائع)*100.

حيث:

الأصول النقدية = النقد في خزينة المصرف+ أرصدة لدى مصارف أخرى غير المصرف المركزي.

إجمالي الودائع= ودائع الأفراد + ودائع المؤسسات المالية.

ب. نسبة السيولة:Liquidity Ration:تقيس مدى تقيد المصرف بمتطلبات السيولة النقدية التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف العاملة في البلد وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة= الأصول السائلة/إجمالي الأصول ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن المعدل المقرر من طرف المصرف المركزي.

حيث:

الأصول السائلة= النقد في خزينة المصرف+ الرصيد لدى المصرف المركزي+ صافي الأرصدة الدائنة لدى المصارف+ أذونات الخزينة+ كمبيالات قصيرة الأجل.

2.6.2. المجموعة الثانية: نسب الربحية Profitability Ratios:يعد الربح أول أهداف المصرف والسبيل الأفضل لاستمرارية نشاطه، هذا بالإضافة إلى أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى أقل أهمية، ويتم تحقيق الأرباح من خلال توظيف المصرف للودائع التي يستلمها من المودعين ولعل من أهم نسب الربحية ما يلي(**جبر، 2008، الصفحات 317-318**):

أ. **العائد على حقوق الملكيةReturn On Equity**: تقيس لنا هذه النسبة ربحية كل دينار مستثمر من طرف المساهمينأي معرفة مدى قدرة كل دينار مستثمر على تحقيق العائد. ويقاس بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية/حقوق الملكية

ب. **العائد على الأصول:Return On assets**: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف في توليد أرباح من أصول المصرف، أي قدرة الدينار الواحد المستثمر في الأصول مهما كان مصدره في تحقيق أرباح ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الأصول= النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

ت. **درجة استخدام الأصول:AssetUtilization Ratio**: تعكس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول، أي مدى كفاءة سياسات إدارة محفظة الأموال في المصرف، أي مدى كفاءة التوزيع بين الأصول المختلفة في المصرف والعوائد الناتجة عن ذلك وتقاس بالعلاقة التالية:

درجة استخدام الأصول= صافي الربح التشغيلي/ مجموع الأصول.

3.6.2. المجموعة الثالثة: نسب ملاءة رأس المال Capital Adequacy Ratios:تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى قدرة المصرف على تغطية الأصول الثابتة التي يحتاج اليها وكذا مدى تغطيته للخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها، ويساعد على استمرارية بقاء المصرف، كما أن تحمل المصرف للمخاطرة يرتبط ارتباط وثيقا بحجم رأسماله فكلما كان هذا الأخير كبيرا كلما أتاح الفرصة للمصرف للمخاطرة وهناك عدة نسب لقياس متانة رأس المال لعل أهمها(**علي، 2002، الصفحات 118-122**):

أ. **نسبة الملكيةOwned Ratio**: تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على رأسماله في تمويل الأصول وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الملكية = حقوق الملكية /مجموع الأصول.

تعتبر هذه النسبة مهمة في مدي تقييم كفاية رأس المال إلا أنها في حالة كبرها لا تخدم مصلحة المساهمين بقدر ما تخدم مصلحة المودعين لأنها تعتبر أموال غير مستغلة (معطلة).

ب. نسبة حقوق الملكية إلى الودائع Owned Capital Ratio to Deposits: تشير هذه النسبة على مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد حقوق الملكية ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع= حقوق الملكية/مجموع الودائع

تكمن أهمية هذه النسبة كونها تعطي صورة أفضل لمدى كفاية رأس المال الممتلك، وبهذا قد يتغاضى المصرف المركزي عن زيادة طفيفة في الأصول الخطرة إذا كانت هذه النسبة مرتفعة نسبيا، حيث أن ارتفاعها هذا يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الاضافية الناتجة عن استثمار المصرف في أصول خطرة.

ت. نسبة حقوق الملكية إلى القروض: Owned Capital Ratio to loans: تحسب نسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض بالعلاقة التالية:

نسبة حقوق الملكية إلى القروض= حقوق الملكية/مجموع القروض

تعتبر هذه النسبة مقياسا لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة، ويعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض لا تحتاج هامش أمان والمقصود هنا القروض الممنوحة بضمان عيني لذا تستخدم نسبة أخرى بعد طرح القروض المضمونة بضمان عيني من مجموع القروض.

4.6.2. المجموعة الرابعة: نسب التوظيف Employment Ratios:تستهدف هذه المؤشراتتقييم مدىقدرةالمصرف على استخدام مالديهمنمواردوأموالفي أشكالالتوظيفالمختلفة ومن بين أهم هذه النسب ما يلي:

أ. مجموع القروض على الودائع(ابراهيم محمد و نادية، 2010، صفحة 17):وهي عبارة عن القروض وماهو بطبيعتهابشكل عام،وهوأكبر بنك في جانب الأصول في ميزانية المصرف كونهاتمثل الشكل الرئيسي لتوظيف أموال المصرف،وتبين مدىاعتماد المصارف على الودائع في توفيرالائتمان. وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع القروض على الودائع= القروض والسلف/مجموع الودائع بمختلف أشكالها.

ب. معدل إقراض الأموال المتاحة(جبر، 2008، صفحة 319): وهي نسبة الأموال التي وظفت في منح القروض من مصادر مختلفة (الودائع ورأس المال والاحتياطيات والمصادر الأخرى وتقاس هذه النسبة كما يلي:

معدل إقراض الأموال المتاحة= القروض والسلف/(مجموع الودائع+حقوق الملكية)

ت. نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال(جبر، 2008، صفحة 319): وتقيس مقدار ما وظف في الاستثمارات والقروض من مجموع المصادر وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال= القروضوالسلف+الاستثمارات/مجموع الخصوم.

3. تقييم أداء مصرف السلام ومقارنته بأداء مصرفي الثقة والبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

من خلال هذا المحور سنقوم بتطبيق النسب المذكورة في المحور الأول على عينة من المصارف الجزائرية والمتكونة من ثلاثة مصارف تعمل بالجزائر، أولها البنك الخارجي الجزائري باعتباره مصرف تجاري وطني عمومي، ثانيها مصرف السلام باعتباره مصرف إسلامي، وثالثها مصرف الثقة كنموذج من المصارف الخاصة.

1.3. لمحة عن المصارفمحل الدراسة التطبيقية:

1.1.3. مصرف السلام: مصرف السلام-الجزائر هومصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من طرفمصرف الجزائر في سبتمبر2008،ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق التنموية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ

والقيم الإسلامية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.**(www.alsalamalgeria.com)**

2.1.3. مصرف الثقة الجزائر: هوعضو في مجموعةLTDNEST INVESTMENTS HOLDING، ومقرها في قبرص وهي مملوكة لأفراد من عائلة "أبونهل". استثمرت المجموعة في فروع متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية و/أو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والصناعة والسياحة.

المجموعة موجودة من خلال شركاتها الفرعية في 22 دولة بما في ذلك: الجزائر، الولايات المتحدةالأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر،قبرص، البحرين، الأردن، لبنان،فلسطين،المملكةالعربيةالسعودية ... إلخ.

ترست بنك الجزائر (TBA) هو مصرف تأسس بموجب القانون الجزائري برأسمال خاص بدأ النشاط في أفريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار تم رفعه خلال السنةالتاسعةمن نشأته بالجزائر،أي في عام 2012،إلى 13 ملياردينار**(www.trustbank.dz)**.

3.1.3. البنك الخارجي الجزائري:بدأت الجزائر في تأميم المصارف الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلهامصارف تجاريةتملكهاالدولة،ومن بين هذه المصارف التي ظهرت بعدعمليةالتأميم البنك الخارجي الجزائري،رغبةمنهافي استرجاع السيادةالوطنيةعلى اعتبارأن المنظومةالمصرفيةهي عصب حياةالاقتصاد في الدولة.

حيث تأسس المصرف بمقتضى الأمر رقم: 67-204 المؤرخ في: 01-10-1967 برأسم القدره 20 مليون دينار،ثم تحول إلى مؤسسةعموميةاقتصاديةكشركةذاتأسهم ومصرف تجاري يخضع إلى القانون التجاري الجزائري،يقوم بجميع وظائف المصارف.**(www.bea.dz)**

بعدأن تم التعرف على المصارف محل الدراسة، سيتم الآن دراسة وتحليل النسب المالية لهذه المصارف وفق الترتيب المذكور في النقطة السادسة من المحور الأول وذلك على النحو التالي:

2.2. نسب السيولة: يعتبر الاهتمام بسيولة المصرف أمر في غاية الأهمية فلو كان المصرف يعاني من شح في السيولة فقد يؤدي هذا إلى عدم ثقة المودعين، الأمر الذي يدفعهم للقيام بسحوبات جماعية التي في غالب الأحيان تنتهي بعجز المصرف عن تلبية طلباتهم، ما يقوده في الأخير إلى إعلان إفلاسه.

1.2.3. المعدل النقدي:من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن هذه النسب عرفت تذبذبا على طول فترة الدراسة بالنسبة للمصارف الثلاث، حيث أدنى قيمة سجلها مصرف الثقة بـ 8,95 % سنة 2017 وأعلى قيمة سجلها مصرف السلام سنة 2017 بـ 40,62 %، ونلاحظ أيضا أن مصرف السلام فقط من سجل متوسط أكبر من المتوسط العام بـ 34,32 % مقابل متوسط عام للمصارف الثلاث بـ 21,68 % وهو ما يدل على أن خطر السيولة منخفض لدى مصرف السلام مقارنة بالمصارف الأخرى المتمثلة في المصرف الجزائري الخارجي ومصرف الثقة، ولكن زيادةالسيولةلا تعني بالضرورةكفاءةالمصرف في إدارة السيولةوإنماتفيد في مواجهةالأخطار،فكفاءةالمصرف تكون في المواءمةبين مواجهةالأزمات،وهيأخطارعدمتوفرالسيولةأووجودفائض كبير لم يُستثمريُعرِّض المصرف لفقدان أرباح كان من الممكن تحقيقه لولا تمَّ توظيف الأموال ا لزائدةعلى حد السيولةاللازم.

الشكل 1: التمثيل البياني للمعدل النقديللمصارف محل الدراسة

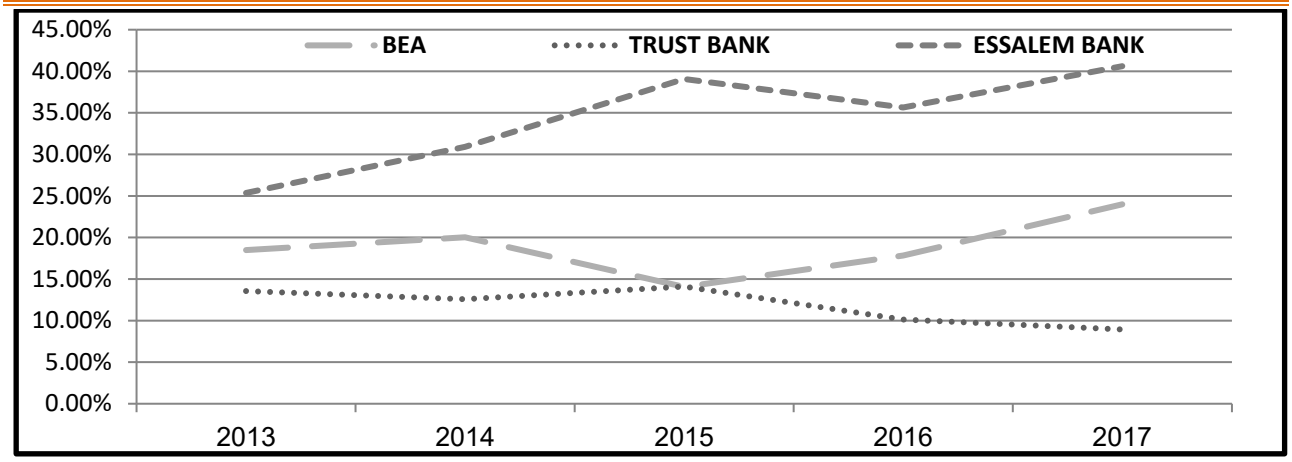

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

2.1.3. نسبة السيولة:تعكس لنا هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة طلبات السحب من قبل أصحاب الودائع، ومن خلالالشكل رقم 02 نلاحظ أن هذه النسبة متذبذة على طول فترة الدراسة بالنسبة للمصارف الثلاث تارة ترتفع وتارة تنخفض، ولكن عموما نلاحظ أن متوسطي هذه النسبة للمصرف الجزائري الخارجي ومصرف الثقة أقل من المتوسط العام للمصارف الثلاث بـ 23,24 % و22,10 % على التوالي في مقابل 33,46 % هو المتوسط العام لنسبة السيولة، في حين حقق مصرف السلام متوسط قدر بـ 55,05% وهو متوسط عالي مقارنة بالمتوسط العام، ما يجعل هذا المصرف في أمان من خطر السيولة ولديه القدرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين مقارنة ببقية المصارف.

الشكل 2: التمثيل البياني لنسبة السيولة في المصارف محل الدراسة

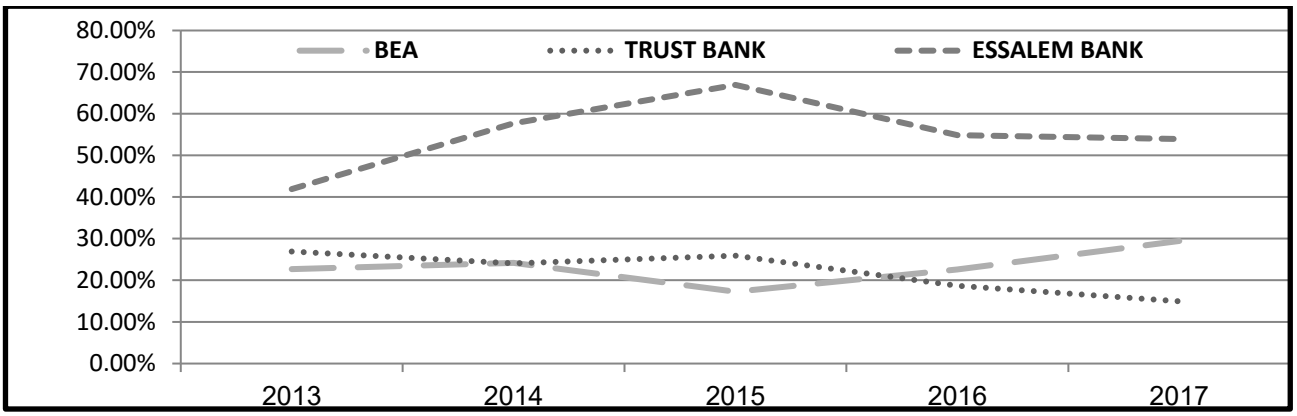

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

3.3. نسب الربحية:لتقييم ربحيةالمصارف محل الدراسةسوف يتم استخدام أهم النسب التي تعتمدفي تحليل ربحية المصارف والمتمثلة في العائدعلى حقوقالملكيةوكذاالعائدعلى الأصول ودرجة استخدام الأصول.

1.3.3. العائد على حقوق الملكية:من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن هذه النسبة في تزايد مستمر على طول فترة الدراسة بالنسبة للمصرف الجزائري الخارجي في حين متذبذبة بالنسبة للمصرفين الآخرين، كما أن المصرف الجزائري الخارجي هو فقط من لديه متوسط لهذه النسبة أكبر من المتوسط العام بـ 18,29% مقابل متوسط عام بـ 9,43 % وهو ما يدل على أن المصرف الجزائري الخارجي حقق أداء جيدا فيما يخص نسبة العائد على حقوق الملكية مقارنة بمصرفي السلام والثقة.

الشكل 3: التمثيل البياني للعائد على حقوق الملكية في المصارف محل الدراسة

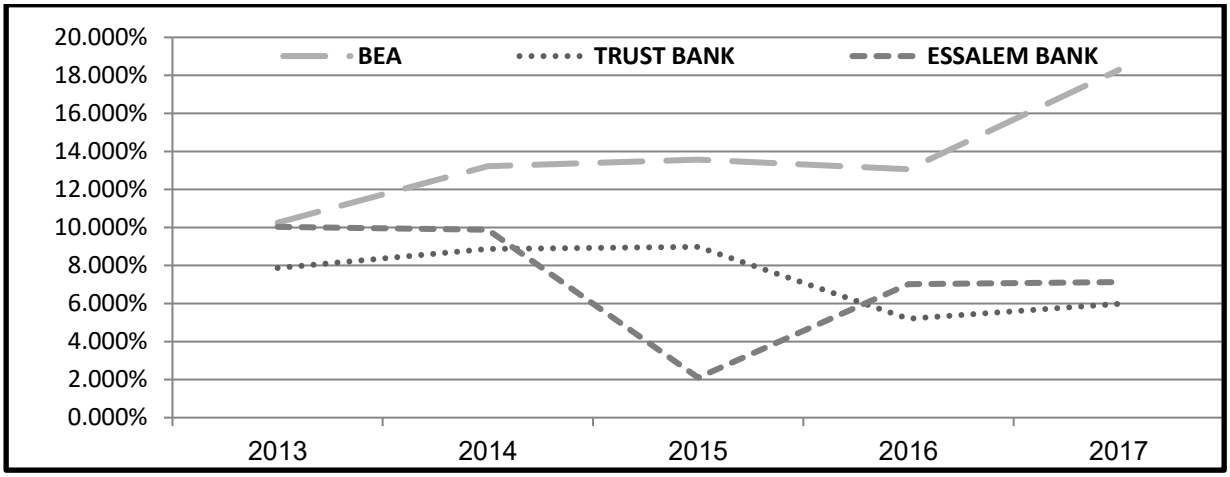

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

2.3.2. العائد على الأصول: من خلال الشكل 04 نلاحظ أن المصرف الجزائري الخارجي سجل ارتفاعا لهذه النسبة على طول فترة الدراسة عكس مصرفي السلام والثقة الذين سجلوا انخفاض على طول فترة الدراسة، اما بالنسبة لمتوسط هذه النسبة سجل مصرفي السلام والثقة متوسطات أكبر من المتوسط العام بـ 2,23 % و2,89 % مقابل متوسط عام بـ 2,15 % هذه النسبة المحققة تدل على امتلاك مصرفي السلام والثقة كفاءة أقل في توليد الأرباح مقارنة بالمصرف الجزائري الخارجي، والذي زاد ربحيته في آخر سنة حقق معدل العائد على الأصول أكبر بكثير من باقي المصارف وهو ما يؤكد تطور لهذا المصرف فيما يخص هذه النسبة مع تراجع لباقي المصارف.

الشكل 4: التمثيل البياني للعائد على الأصول في المصارف محل الدراسة

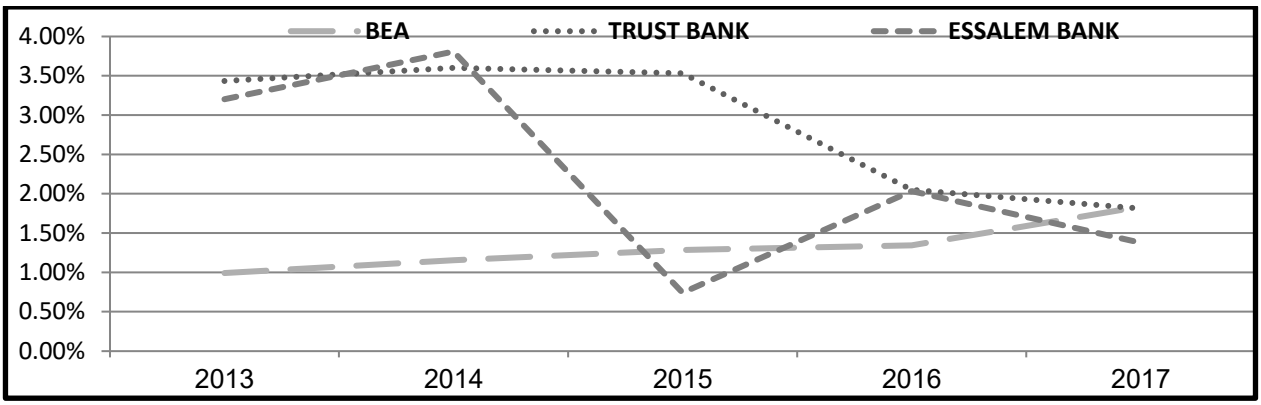

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

3.3.3. درجة استخدام الأصول: من خلال الشكل رقم 05 نلاحظ أن هذه متذبذبة حيث نجدها في انخفاض مستمر على طول فترة الدراسة بالنسبة لمصرفي السلام والثقة وارتفاع مستمر بالنسبة للمصرف الجزائري الخارجي لكن مع تفاوت في القيم، مثلا بالنسبة لمتوسط هذه النسبة على مستوى مصرفي السلام والثقة كان على التوالي 3.04% و 3.90% على التوالي وهي أكبر من المتوسط العام المقدر بـ 2,91 % في حين كان متوسط هذه النسبة بالنسبة للمصرف الجزائري الخارجي مساوي لـ 1,78%،هذه الأرقام تدل على أن كفاءة مصرف السلام والثقةفي استخدام الأصول كانت أفضل من كفاءة المصرف الخارجي عموما خلال فترة هذه الدراسة، لكن هناك تحسن لهذه النسبة على مستوى البنك الخارجي خاصة في السنة الأخيرة مع تسجيل تراجع لهذه النسبة في بقية المصارف وهو ما يؤكد عمل المصرفي الجزائري الخارجي على تحسين كفاءته في استخدام الأصول.

الشكل 5: التمثيل البياني لدرجة استخدام الأصول في المصارف محل الدراسة

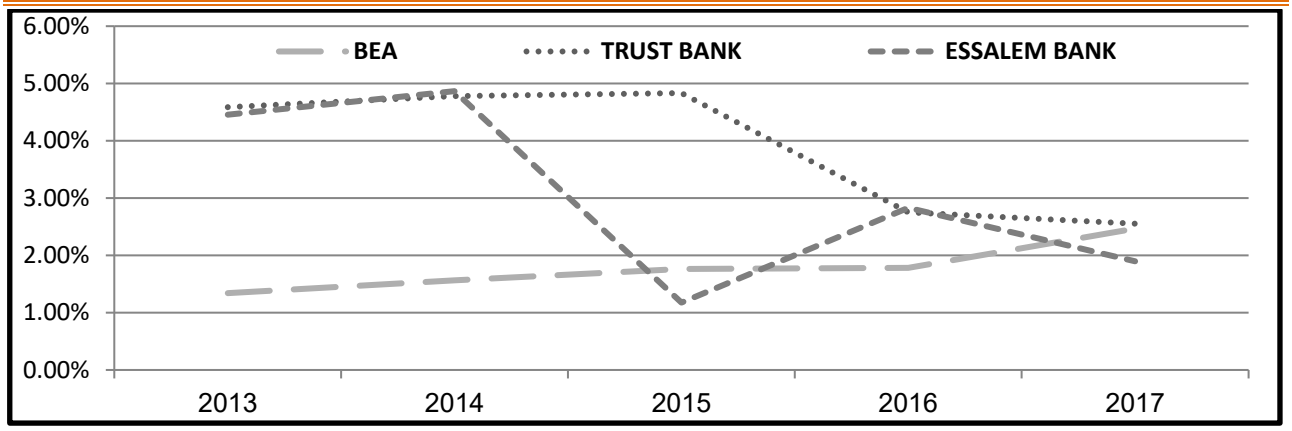

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

4.2. نسب ملاءة رأس المال: تعتبر كفاية رأس المال المعيار الذي به تقاس قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي قد تحدث نتيجة لطبيعة عمله المتمثل في منح القروض والاستثمارات المختلفة عن طريق رأس ماله، ودون تعريض أموال المودعين للخطر ولقياس هذا المؤشر وفي حدود المعلومات المتوفرة استخدمنا النسب المالية التالية:

1.4.3. نسبةالملكية: نلاحظ من الشكل رقم 6أن نسبةحقوق الملكيةإلى مجموع الأصول للمصرف الخارجي الجزائري شبه مستقرة عند مستوى متوسط 9,64% خلال فترة الدراسة وقد سجلت هاته النسبة أدنى مستوى لها خلال سنة 2014 حيث كانت 8,73% وأعلى معدل لها سنة 2016 بمعدل 10,28%وهينسبةضعيفة،فالبنك الخارجي الجزائري يغطي بالاعتماد على رأس ماله نسبة9,64% من مجموع الأصول والنسبةالمتبقيةهي من أموال المودعين،هذاما يدل على ارتفاع المخاطرعلى أموال المودعين لدى البنك الخارجي الجزائري.

كمايتبن من الشكل 6 أن نسبةحقوق الملكيةإلى مجموع الأصول لمصرف السلام متذبذبة وتتجه في العموم نحو الانخفاض غير أنه خلال بداية الفترة شهدت ارتفاع محسوس حيث كانت 31.9% خلال سنة 2013 ارتفعت إلى 38,56%سنة 2014 وهذا ناتج عن ارتفاع حقوق الملكية بنسبة 10,96% وانخفاض في المقابل لإجمالي الأصول بنسبة 8,19% وقد سجلت في المتوسط ما معدله 30,79% وهي نسبة مقبولة إلى حد ما.

وأوضح الشكل رقم 06 مؤشر حقوقالملكيةإلى مجموع الأصول بالنسبةلمصرف الثقةوالذي كان أفضل من سابقيه إذحقق متوسط قدره 38,64 % مما يدل على أنمصرفالثقةقادرعلى تغطيةجزء كبيرمن اجمالي الأصول بواسطةحقوق ملكيته،وهذامؤشرإيجابي للمودعين على انخفاض المخاطرعلى أموالهم المودعة لدى مصرف الثقة. غير أنه عرف في نهاية الفترة انخفاض كبير حيث كان سنة 2016 ما معدله 39,39% لينخفض إلى 30,29% خلال سنة 2017 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في حجم أصول المصرف بمعدل 33,65% في مقابل نمو جد طفيف في حقوق الملكية لهذا الأخير حيث نمت بمعدل 2,69%.

الشكل 6: التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول في المصارف محل الدراسة

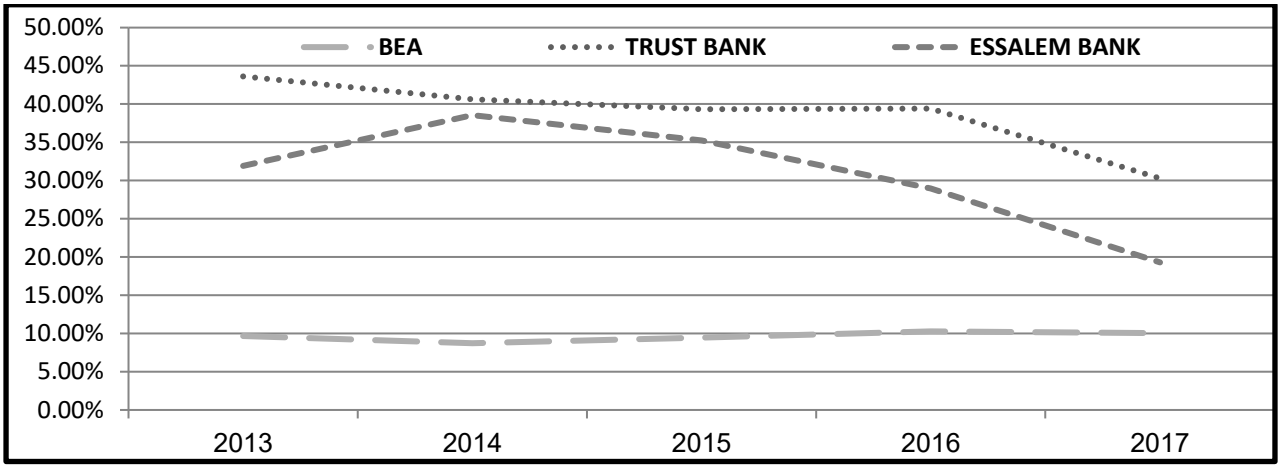

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

2.4.3. حقوق الملكيةإلى اجمالي الودائع:يلاحظ من النتائج الموضحةفي الشكل رقم7أن معدل مقدرةالمصارف على ردالودائع في المصارف محلال دراسةيختلف من سنةإلى أخرى،بحيث بلغ متوسط نسبةمقدرةالبنك الخارجي الجزائري على ردالودائع للفترة محل الدراسةحوالي11,88% وهي نسبةمقبولةلأنهاتفوقالنسبةالمقبولةعالمياوالمقدرةبنحو10 %**(عبد الرزاق و خديجة ، 2015 ، صفحة 196)**،وكذلك مصرف السلام سجل نسب مقبولة لهذاالمؤشر حيث بلغ متوسطها51,05% إلا أنها تتجه بشكل عام نحو الانخفاض وهذامايدل على أن مصرف السلام قادرعل ىردالودائع من الأموال المملوكة له،وهذامؤشرإيجابي للمودعين وللقطاع المصرفي ككل،وبالنسبةلمصرف الثقةحقق نسب مرتفعةجدا لهذا المؤشر وخصوصاسنتي 2013 و 2014 حيث مثلت 86,63% و77,69% على التوالي،ويعني الارتفاع الكبير لهذا المؤشرا رتفاع عنصرالأمان لدى المودعين بإمكانيةالحصول على ودائعهم بكل أريحيه ويشيرالارتفاع الكبير لهذاالمؤشرإلى اعتمادمصرف الثقةبدرجةكبيرةعلى أمواله في تمويل نشاطاته وليس على الودائع.

الشكل 7: التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الودائع في المصارف محل الدراسة

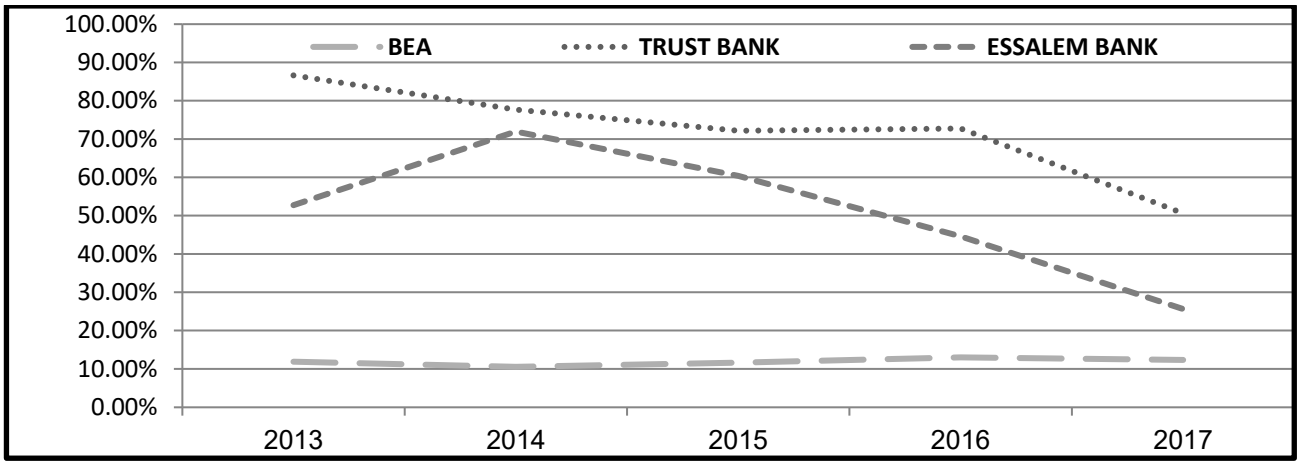

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

3.4.3.حقوق الملكية إلى اجمالي القروض:من خلال الشكل رقم 8 نلاحظ أن معدل حقوق الملكية إلى مجموع القروض عرف تذبذب بالنسبة للمصارف الثلاثة محل الدراسة غير أن البنك الخارجي الجزائري أقلها تذبذبا وأقلها نسبة بمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بـ 21,32% وهي نسبة ضعيفة نسبيا كون الأموال المملوكة للمصرف لا تغطي إلا نسبة 21,32% من اجمالي القروض الممنوحة وهذا يشكل خطر على المصرف في حال تعثر بعض المقترضين على أداء مستحقاتهم. ويختلف الأمر بالنسبة للمصرفين الأخرين (الثقة والسلام) حيث أنهما يغطيان في المتوسط ما مقداره 54,75% و52,79% للمصرفين على التوالي من

مجموع القروض الممنوحة للزبائن بأموالهما الخاصة. وهذا يجعل هما أكثر أريحية اتجاه القروض المحتمل تعثرها في المستقبل وعلى العموم فالمصرفين أقل مخاطرة من البنك الخارجي الجزائري.

الشكل 8: التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض في المصارف محل الدراسة

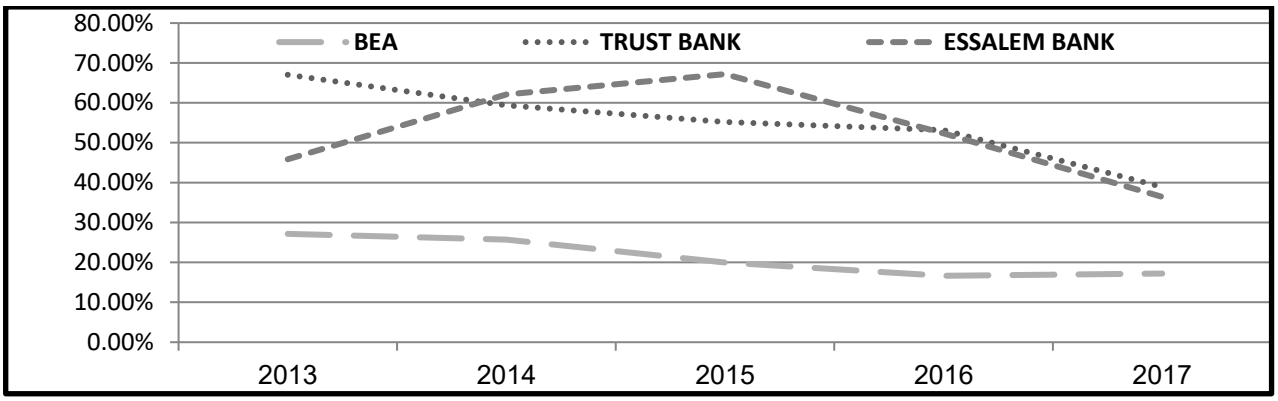

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

5.3. نسب التوظيف: تقيس لنا هذه النسب مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال وتشغيل الموارد المتاحة له، وهي معدلات تؤثر في ربحية المصرف وسيولته. وقد تم الاعتماد على المعدلات التالية:

1.5.3. مجموع القروض على الودائع: من خلال الشكل رقم 09 يتضح لنا أن البنك الخارجي الجزائري يمنح قروض أقل من ودائعه والتي تمثل في المتوسط خلال فترة الدراسة 58,61% وبالتالي فإنه لا يستغل 41,39% من ودائعه، فهي عبارة عن تكاليف يتحملها المصرف من خلال دفع الفوائد لأصحاب الودائع دون أن يقابلها توظيف في منح القروض بأسعار فائدة تكون أعلى من السعر الممنوح لأصحاب الودائع، وبالتالي فهناك سوء استغلال البنك الخارجي الجزائري لودائع زبائنه إلا أنه يلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري خلال آخر سنتين ارتفعت نسبة توظيف ودائع عملائه إلى 78,25% و71,80% خلال السنوات 2016 و2017 على التوالي وهي دلالة على التوجه إلى التوظيف الجيد في المستقبل.

بالنسبة لمصرف السلام ومن خلال الشكل رقم 09 فإنه في بداية الفترة المعنية بالدراسة كان أكثر استغلال لودائعه حيث أنها في سنتي 2013 و2014 كانت ودائعه موظفة كاملة وزيادة أكثر من 15% عليها تمنح قروض من مصادر أخرى (أموال خاصة وخصوم أخرى)، لتتراجع نسبة تشغيله لودائع عملائه حيث أثر هذا الانخفاض على متوسط توظيفه لودائع عملائه حيث بلغ خلال فترة الدراسة 95,24% وهي نسبة مقبولة إلى حد ما.

نلاحظ من الشكل رقم 09 أن مصرف الثقة أقل المصارف تذبذبا في توظيف أموال مودعيه كما أنه احتل الصدارة في هذا المؤشر بنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة مساوية لـ 131,53%، هذا ما يعني بأن مصرف الثقة يوظف جميع ودائعه وأنه يمنح قروضا أكبر من ما لديه من ودائع وبالتالي فإن ما نسبته 31,53% من القروض الممنوحة يمول عن طرق مصادر أخرى (أموال خاصة وخصوم أخرى).

الشكل 9: التمثيل البياني لنسبة اجمالي القروض إلى الودائع في المصارف محل الدراسة

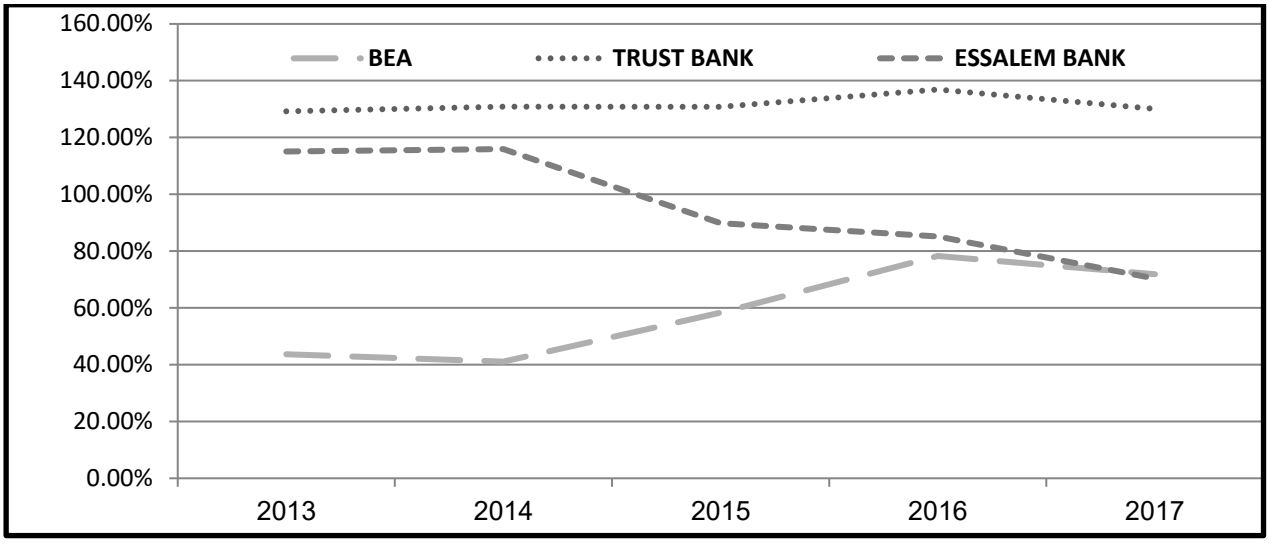

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

2.5.3. معدل إقراض الأموال المتاحة: من خلال الشكل رقم 10 نلاحظ أنه بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري فإن معدل اقراضه لأمواله المتاحة يعد الأدنى خاصة خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة (2013 إلى 2015) حيث بلغت أدنى معدل لها سنة 2014 بنسبة 37,14%، ليشهد بعدها تحسن ملحوظ، إلا أنها في المتوسط تبقى ضعيفة كون القروض التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري لا تمثل سوى 52,31% من أمواله المتاحة، وبالتالي فإن الباقي الذي يساوي 47,69% من أمواله المتاحة مستغلة في أصول أخرى أقل ربحية أو عديمة الربحية (مباني، وسائل نقل، معدات، ...). أما بالنسبة لمصرف السلام ومن خلال الشكل رقم 10 فإنه في بداية فترة الدراسة كان أكثر استغلالا لأمواله المتاحة حيث أنه استغل 75,33% منها في منح القروض خلال سنة 2013، غير أنه شهد تراجعا وتدني في نسبة اقراضه لأمواله المتاحة خلال السنوات الباقية للفترة محل الدراسة ما أثر بدوره على متوسط توظيفه لأمواله المتاحة حيث سجل ما معدله 62,72% وهي نسبة تعتبر ضعيفة نسبيا كون أن 37,28% من أمواله المتاحة موظف في أصول أقل ربحية.

أما بالنسبة لمصرف الثقة فإنه ومن ملاحظة الشكل رقم 10 يتضح أنه أفضل المصارف الثلاثة في اقراض أمواله المتاحة ما عدا سنة 2013 التي تعد الأدنى بمعدل 69,24% وقد سجل في المتوسط خلال فترة الدراسة 76,87% كإقراض لأمواله المتاحة وهي نسبة تدل على الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المتاحة.

الشكل 10: التمثيل البياني لمعدل اقراض الأموال المتاحة في المصارف محل الدراسة

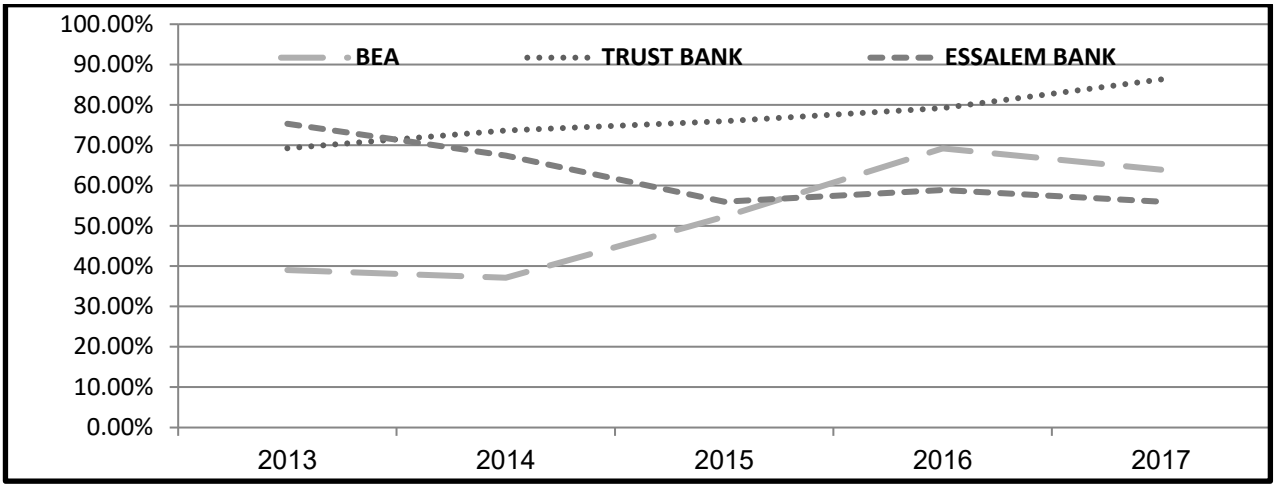

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

3.5.3. نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال: من خلال الشكل رقم 11 نلاحظ أن نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال في البنك الخارجي الجزائري تعد الأضعف بين المصارف الثلاثة محل الدراسة، خاصة في بداية الفترة (سنة 2013) حيث بلغت نسبة استخداماته إلى مجموع مصادرأمواله 44,42% والتي تعتبر نسبة ضعيفة جدا تدل على عدم استغلال المصرف لمصادره استغلالا جيدا، وهذا يعني أن ما مجموعه 55,58% من مجموع مصادره مستغل في أصول قليلة أو عديمة الربحية وهذا يؤثر سلبا على ربحية المصرف رغم التحسن الذي شهده هذا المؤشر خلال أخر سنتين (2016-2017) حيث بلغت نسبة استخدامه لموارده 74,36% و67,78% على التوالي مايدل على التوجه الاستثماري للمصرف خلال هاتين السنتين.

بالنسبة لمصرف السلام ومن خلال الشكل رقم 11 نلاحظ أنه أقل تذبذبافي مؤشر استخدام مجموع مصادر أمواله لكن في اتجاه تنازلي ويعد أفضل من البنك الخارجي الجزائري وأحسن منه بصورة عامة في استخدام مصادر أمواله غير أنه هو الأخر يبقى يستغلها استغلالا ضعيفا وفي حدود جد ضيقة حيث بلغ متوسط هذا المؤشر لديه خلال السنوات المعنية بالدراسة 58,49% والتي تعد نسبة ضعيفة نسبيا.

من خلال ملاحظة الشكل رقم 11 يتضح جليا مدى تفوق وأفضلية مصرف الثقة مقارنة بالمصرفين الآخرين محل الدراسة حيث يشير منحى مؤشر استخداماته إلى مجموع مصادر أمواله إلى نسب عالية ومتزايدة خلال كامل فترة الدراسة حيث كان أفضلها خلال سنة 2017 بمعدل 77,81% وهو معدل جد مقبول.

الشكل 11: التمثيل البياني لنسبة الاستخدامات إلى مجموع الأصول في المصارف محل الدراسة

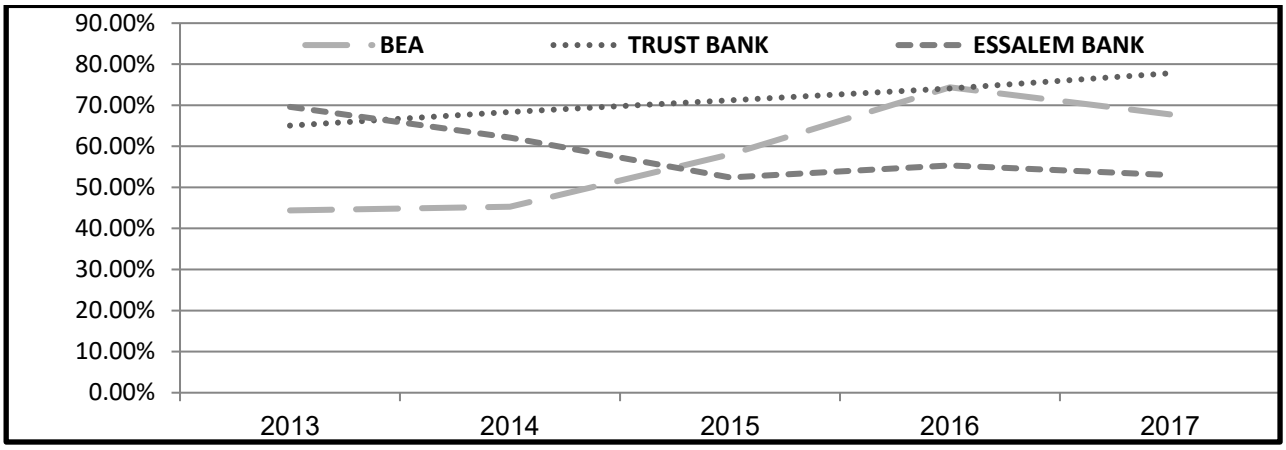

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف محل الدراسة.

4. النتائج والتوصيات:

على ضوء هذه الدراسة والتي تم اجراؤها على ثلاثة مصارف جزائرية (مصرف السلام، البنك الخارجي الجزائري، ومصرف الثقة) توصلنا إلى النتائج التالية:

- **على مستوى مؤشرات السيولة:**

سجل مصرف السلام أكبر قدر من السيولة وبالتالي انخفاض خطر السيولة لديه مقارنة بالنبك الخارجي الجزائري ومصرف الثقة رغم أن هذا ينعكس سلبا على الربحية كونها تعتبر أموال غير مستغلة.

- **على مستوى مؤشرات الربحية:**

البنك الخارجي الجزائري حقق أفضل عائد على حقوق الملكية من مصرفي السلام والثقة اللذان يحققان مستوى أقل في نسبة العائد على حقوق الملكية، إلا أن هذه النتيجة محققة فقط على مستوى هذا المؤشر حيث تختلف تماما بالنسبة لمؤشري العائد على الاستثمار ودرجة استخدام الأصول حيث يحقق مصرف السلام ومصرف الثقة معدلات أفضل من ما تم تحقيقه من طرف البنك الخارجي الجزائري وبالتالي فمصرف الثقة ومصرف السلام يحققان ربحية أعلى من البنك الخارجي الجزائري.

- **بالنسبة لمؤشرات ملاءة رأس المال:**

مصرف الثقة حقق أفضل معدلات لملاءة رأس المال وبالتالي فهو أقدر المصارف الثلاثة محل الدراسة على ضمان أموال مودعيه كما أنه الأكثر استخداما لأمواله الخاصة في منح القروض وأقل مخاطرة من المصرف الخارجي الجزائري ومصرف السلام.

- **نسب التوظيف:**

يحتل مصرف الثقة أعلى المعدلات في توظيف موارده سواء ما تعلق بأموال المودعين أو بحقوق الملكية أو من الاجمالي المتاح من الموارد وهذا يعكس مدى حرص إدارة مصرف الثقة على الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة بما يعود بالنفع على المساهمين من خلال تحقيق عوائد وفوائد من عملية التوظيف.

من خلال النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض التوصيات والتي هي كالتالي:

- على مصرف السلام السعي إلى توظيف السيولة المتاحة له بما يخدم ربحيته.
- على البنك الخارجي الجزائري السعي إلى توظيف أكثر لموارده من أجل تحقيق ربحية أكثر، وتدعيم رأس مال المصرف لتدعيم ملاءة رأس ماله.

الهوامش والمراجع:

1. "financial analysis", Business Dictionary
2. فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين،https://www.noor-book.com/كتاب-التحليل-المالي-pdf. 2008، ص ص 2-3.
3. خلدون إبراهيم شريفات: إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، 2001، ص94.
4. وليد ناجي الحيالي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص27-28.
5. فهمي مصطفى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص 3.
6. خليل الشماع وخالد أمين عبد الله:التحليلالماليللمصارف،اتحادالمصارفالعربية، بيروت، ص ص 17-19.
7. محمد سويلم: إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص54.
8. هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، صص 317-318.
9. رضا صاحب أبو محمد آل علي: إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2002، الطبعة الأولى، ص ص 118-122.
10. إبراهيم محمد علي الجزراوي، ونادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة) نظرية – تطبيقية(في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005 -2007)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 83، 2010، ص 17.
11. هشام جبر ، مرجع سبق ذكره، ص 319.
12. المرجع نفسه، ص 319.
13. www.alsalamalgeria.com page consultéele :19-09-2020 à : 15:49.
14. www.trustbank.dz page consultéele :19-09-2020 à : 15 :16.
15. www.bea.dz page consultéele :19-09-2020 à : 15 :37.
16. عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي: أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2015، ص 196.